الأنشطة غير الفلاحية بالمجالات الريفية الهامشية ودورها في التنمية المحلية: دراسة حالة جماعتي بوعروس وواد الجمعة بإقليم تاونات

عزيز السباعي
جامعة سيدي محمد ابن عبد الله
مختبر التراب والتراث والتاريخ
المملكة المغربية

الملخص:

لم يعد الفعل الاقتصادي بالمجال الريفي الهامشي لمقدمة الريف الأوسط حكرا على الفلاحة وحدها، بل بات يتقاسم مع منظومة متنامية من الأنشطة غير الفلاحية أدوار الإنتاج وإعادة إنتاج الأسرة القروية. تسائل هذه الدراسة طبيعة هذا التحول ومداه بجماعتي بوعروس وواد الجمعة بإقليم تاونات، اعتمادا على مقاربة نسقية تكاملية تجمع بين المعالجة الكمية والملاحظة الميدانية، واستنادا إلى استمارة شملت عينة عنقودية متعددة المراحل من 357 أسرة موزعة على 23 دوارا (185 أسرة ببوعروس و172 أسرة بواد الجمعة)، حُدد حجمها إحصائيا وفق معادلة كوكران بهامش خطأ 7% ومستوى ثقة 95%. تبين أن قرابة نصف الأسر المدروسة (49.9%) ترتبط، منفردة أو مترافقة مع الفلاحة، بنشاط غير فلاحي تتوزع مجالاته أساسا بين التجارة (42.3%) والخدمات (34.9%)، فيما يظل طابعها غير المهيكل غالبا (67.3%). وتكشف مصفوفة ارتباط سبيرمان عن ارتباط سلبي معتبر بين كفاية الدخل الفلاحي وأهمية الدخل غير الفلاحي (rho = −0.53)، في حين (rho = 0.51) وعن ارتباط موجب مع حجم الأسرة، يتبين أن تحويلات المهاجرين، خلافا لمناطق الهجرة الدولية المستقرة، لا ترتبط إحصائيا لا بدرجة هيكلة هذه الأنشطة ولا بالأثر التنموي المتصور لها. وتناقش الدراسة هذه المعطيات في ضوء أدبيات التنويع المعيشي وتفكك الطابع الفلاحي، لتخلص إلى أن الأنشطة غير الفلاحية تحولت من استراتيجية تكميلية إلى استراتيجية بقاء أساسية، غير أن أثرها التنموي الجماعي يظل دون مستوى مساهمتها الفردية في الدخل الأسري، بفعل ضعف هيكلتها وصعوبة ولوجها إلى التمويل والبنيات التحتية.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة غير الفلاحية؛ التنويع المعيشي؛ التنمية المحلية؛ المجال الريفي الهامشي؛ إقليم تاونات؛ القطاع غير المهيكل؛ تحويلات المهاجرين.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Economic activity in the marginal rural areas of the pre-Rif no longer rests on agriculture alone but increasingly shares production and household reproduction functions with a growing array of non-agricultural activities. This study examines the nature and extent of this shift in the Bouarous and Oued Jemaa communes (Taounate Province) through an integrated systemic approach combining quantitative survey data with field observation, based on a multistage cluster sample of 357 households across 23 douars (185 in Bouarous, 172 in Oued Jemaa), sized via the Cochran formula (7% margin of error, 95% confidence). Nearly half the sampled households (49.9%) engage in a non-agricultural activity, alone or combined with farming, concentrated mainly in trade (42.3%) and services (34.9%), and predominantly informal (67.3%). Spearman correlations reveal a strong negative association between the adequacy of farm income and the importance of non-farm income (rho = -0.53), and a positive one with household size (rho = 0.51), while migrant remittances show no significant statistical association with either the structuring or the perceived developmental impact of these activities. Discussed against livelihood-diversification and deagrarianization literature, the findings indicate that non-agricultural activities have shifted from a complementary to an essential survival strategy, though their collective developmental impact lags behind their individual contribution to household income, owing to weak formalization and limited access to financing and infrastructure.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

لم يعد المجال الريفي المغربي، لا سيما في تخومه الجبلية والهامشية، فضاء اقتصاديا أحادي الوظيفة تحكمه الفلاحة وحدها؛ فإلى جانب الفلاحة، بشقيها الزراعي والرعوي، التي ظلت لعقود طويلة العمود الفقري لاقتصاد الأرياف ومصدر هويتها الاجتماعية تنامت تدريجيا منظومة من الأنشطة غير الفلاحية باتت تنافسها، بل تتفوق عليها أحيانا، بوصفها رافدا للدخل ولإعادة إنتاج الأسرة القروية. وهذا التحول ليس خاصية مغربية محضة، بل امتداد لمسار أوسع وثّقته أدبيات متعددة تحت مسميات التنويع المعيشي الريفي و تفكك الطابع الفلاحي، وإن ظلت تجلياته المحلية رهينة بخصوصيات كل مجال: طبيعته الإيكولوجية، وموقعه من الشبكة الحضرية، وبنياته العقارية والاجتماعية، ودرجة اندماجه في الأسواق والهجرة.

تندرج جماعتا بوعروس وواد الجمعة، التابعتان لإقليم تاونات ضمن جهة فاس–مكناس، في هذا السياق العام، لكن بخصوصيات محلية دقيقة تمنحهما قيمة تفسيرية مضافة: فهما تنتميان إلى تلال مقدمة الريف الأوسط، وهو مجال تلي وشبه جبلي تتقاسمه إكراهات طبيعية (انحدارات قوية، تعرية مائية نشيطة، تذبذب تساقطات مناخ متوسطي شبه جاف) وإكراهات بنيوية (تفتت عقاري، ضعف التجهيزات الأساسية، بعد نسبي عن الأقطاب الحضرية الكبرى). وتنتمي ساكنة المجالين معا إلى قبيلة أولاد عمران، فرع من اتحادية قبائل حياينة، وتحتضنان أغلب حوض واد جمعة الذي سبق أن شكل موضوع بحث للباحث في مرحلة الماستر حول التعرية المائية، كما شكلت جماعة بوعروس، في مرحلة سابقة، موضوع بحث الإجازة حول التنمية المحلية وتدبير المجال القروي، وهو انخراط ميداني متراكم يمنح الدراسة الحالية عمقا معرفيا يتجاوز الملاحظة العابرة.

طرح الإشكالية وأهداف الدراسة

رغم أن الملاحظة الميدانية الأولية تشير بوضوح إلى أن الأنشطة غير الفلاحية بجماعتي بوعروس وواد الجمعة قد تجاوزت موقعها الهامشي التقليدي لتصبح رافدا أساسيا أو مكملا لدخل شريحة واسعة من الأسر، فإن الأدبيات الجغرافية والسوسيولوجية المتعلقة بالأرياف المغربية ركزت في غالبها إما على البعد الفلاحي الصرف، أو على ظواهر الهجرة والتحولات الاجتماعية العامة، بينما ظل موضوع الأنشطة غير الفلاحية بوصفها دينامية مجالية واقتصادية مستقلة، ومحركا ممكنا للتنمية المحلية، غير مستكشف بما يكفي في المناطق التلية و الجبلية الهامشية كإقليم تاونات. تتبلور من هنا الإشكالية المركزية لهذه الدراسة: ما طبيعة الأنشطة غير الفلاحية بجماعتي بوعروس وواد الجمعة وآلياتها ومجالاتها، وما مدى مساهمتها الفعلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة في ظل الإكراهات الطبيعية والبنيوية التي يعرفها مجال الدراسة؟

وتتفرع عن هذا التساؤل المركزي أهداف فرعية تتوخى الدراسة تحقيقها: تحديد أنواع الأنشطة غير الفلاحية السائدة ومستوى هيكلتها القانونية؛ رصد توزيعها المجالي على مستوى الدواوير الثلاثة والعشرين المدروسة وتفسير التباينات الملحوظة بينها؛ قياس العلاقة الإحصائية بين كفاية الدخل الفلاحي وحجم الاستغلالية من جهة، وأهمية الدخل غير الفلاحي من جهة أخرى؛ تقييم دور تحويلات المهاجرين في تمويل هذه الأنشطة ومدى ارتباطها بمستوى هيكلتها؛ وأخيرا تحديد أبرز الصعوبات المعيقة لاستدامتها والأثر التنموي المتصور من قبل الساكنة نفسها. وتنبني الدراسة، تبعا لذلك، على أربع فرضيات: تحول الأنشطة غير الفلاحية من استراتيجية تكميلية إلى استراتيجية أساسية للبقاء بفعل هشاشة الفلاحة؛ غلبة الطابع غير المهيكل وصغر الحجم على هذه الأنشطة مع افتراض

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دور مالي محوري لتحويلات المهاجرين في إحداثها؛ ارتباط تطورها بتعزيز دور المراكز القروية الصاعدة عبر تباين مجالي واضح لفائدة محاور الطرق الرئيسية؛ ومحدودية أثرها التنموي الجماعي رغم مساهمتها الإيجابية في الدخل الأسري، بفعل ضعف التمويل والتأطير والبنيات التحتية.

الأسس المفاهيمية والنظرية

يحيل مفهوم "التنويع المعيشي إلى المسلسل الذي تبني من خلاله الأسر الريفية محفظة متنوعة من الأنشطة وقدرات الدعم الاجتماعي بغية البقاء وتحسين مستوى عيشها، وقد شكّل هذا المفهوم محور مقاربة سبل العيش المستدامة التي بلورها Chambers and Conway (1992) ثم طورها Scoones (1998)، عبر إطار تحليلي يقوم على خمسة أنواع من الرأسمال (البشري، الطبيعي، المادي، المالي، الاجتماعي). وقد ميّز Ellis (1998, p. 4) بين التنويع بوصفه اختيارا استباقيا تقوم به الأسر لتعظيم العائد أو تدبير المخاطر، والتنويع بوصفه استجابة اضطرارية لتدهور القدرة الإنتاجية للفلاحة، وهو تمييز جوهري في سياق مجال الدراسة حيث تتداخل الدوافع الاختيارية والاضطرارية كما سيتضح لاحقا. ويرتبط بهذا المفهوم مفهوم "تفكك الطابع الفلاحي لوصف مسلسل متعدد الأبعاد يشمل إعادة توجيه سبل العيش والتكيف المهني الذي بلورته Bryceson (1996, 2002) وإعادة التموقع المجالي والاجتماعي، بما يفضي إلى انخفاض تدريجي في نصيب الفلاحة من وقت العمل ومن الناتج الأسري دون أن يعني ذلك اختفاءها، بل تراجع مركزيتها لفائدة أنشطة "متعددة الأشكالحسب تعبير Bryceson (2002).

إطارا لفهم كيفية تمركز الأنشطة غير الفلاحية حول مراكز Perroux (1955) وتوفر نظرية "أقطاب النمو" التي أرساها جماعاتية أو محاور طرقية تلعب دور "الوحدة المحركة" التي تشع بآثارها التراكمية على محيطها الريفي المباشر، وهو ما يفسر، كما سنبين لاحقا، جانبا معتبرا من التباين المجالي الملحوظ بين دواوير مجال الدراسة. أما مفهوم "التعددية الوظيفية الريفية كما طوره Wilson (2007, 2009) فيسمح بتجاوز القراءة الأحادية للمجال الريفي كفضاء إنتاج فلاحي صرف، نحو قراءته كفضاء Pascon يؤدي في آن واحد وظائف إنتاجية وسكنية وخدماتية وتجارية متداخلة. وفي السياق المغربي تحديدا، شكلت أعمال de Haas حول الحوز مرجعا تأسيسيا لفهم بنية المجتمع الريفي وعلاقات الإنتاج داخله، في حين وثّقت أبحاث (1977) بواحة تودغى الدور المزدوج لتحويلات المهاجرين، بوصفها في آن واحد رافعة استثمارية محتملة وعامل استقطاب (2003, 2006) للعمالة خارج الفلاحة. تشكل هذه الأطر مجتمعة خلفية نظرية تُقرأ من خلالها معطيات مجال الدراسة، على اعتبار أن ما يجمعها هو النظر إلى الأسرة الريفية كفاعل استراتيجي يعيد باستمرار ترتيب موارده في سياق بنيوي مقيِّد.

مراجعة الأدبيات والفجوة البحثية

تجمع الأدبيات الدولية على أن الاعتماد الأحادي على الفلاحة أصبح استثناء لا قاعدة في اقتصاديات الأرياف بالبلدان النامية. فقد بيّن Ellis (2000) أن التنويع نحو أنشطة غير فلاحية يستجيب لعوامل بنيوية متعددة (الموسمية، المخاطر، أسواق الشغل والائتمان، استراتيجيات الأصول والمواجهة)، وأن الفقر النسبي لأسواق الائتمان في الأرياف يدفع الأسر إلى التنويع كبديل غير رسمي للتأمين. وفي أمريكا اللاتينية، خلصت دراسات de Janvry and Sadoulet و Reardon et al. (2001) إلى أن الدخل غير الفلاحي يمثل ما بين ربع ونصف الدخل الأسري الريفي في عدة بلدان، مرتبطا إيجابيا بمستوى التعليم (2001)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bryceson والقرب من المراكز الحضرية وسلبيا بصغر حجم الاستغلاليات. أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فشكلت أعمال مرجعا أساسيا لفهم Barrett et al. (2001) وReardon (1997) و(1996, 1999, 2002a, 2002b) مسلسل تفكك الطابع الفلاحي، مبينة أن التحرر الاقتصادي وسياسات التقويم الهيكلي عمّقا هذا التحول عبر تقليص الدعم الفلاحي العمومي ودفع الأسر نحو أسواق شغل غير مهيكلة.

أن التحويلات المالية للمهاجرين de Haas (2006) أما على مستوى الهجرة وتحويلاتها في السياق المغاربي، فقد بيّن "الدوليين بواحة تودغى مكّنت الأسر المستفيدة من الاستثمار في الفلاحة والسكن والأنشطة الخاصة، خلافا للأطروحة "التشاؤمية على أن الأثر التنموي de Haas (2005) التي اعتبرت الهجرة عاملا في تدهور الفلاحة عبر "فقدان اليد العاملة"، فيما شدد Pascon (1977) للهجرة ليس آليا بل رهين بالسياق التنموي الأوسع لمنطقة الأصل. وعلى المستوى الوطني، أرست أعمال أسس السوسيولوجيا الريفية المغربية المعاصرة، غير أن الأبحاث اللاحقة التي استلهمت إطاره ركزت في غالبها إما على السهول الفلاحية الكبرى، أو على مناطق الهجرة الدولية التاريخية (الريف، سوس، الجنوب الشرقي)، بينما ظلت مناطق مقدمة الريف الأوسط، وضمنها إقليم تاونات، أقل حظا من الدراسة الممنهجة رغم خصوصياتها الإيكولوجية والاجتماعية–الاقتصادية المائزة.

يتضح من هذا التركيب الموضوعاتي وجود ثلاث فجوات متكاملة تسعى هذه الدراسة إلى سدها جزئيا: غياب دراسات كمية دقيقة على مستوى الدوار، لا الجماعة أو الإقليم فقط، تسمح برصد التباين المجالي الدقيق في معدلات ممارسة الأنشطة غير الفلاحية؛ محدودية الربط الإحصائي بين كفاية الدخل الفلاحي وحجم الاستغلالية وتحويلات المهاجرين من جهة، وأهمية الدخل غير الفلاحي من جهة أخرى، في سياق مغربي جبلي هامشي تحديدا؛ وغياب توثيق خرائطي دقيق لهذه الظاهرة بجماعتي بوعروس وواد الجمعة. تسعى هذه الدراسة، عبر قاعدة بيانات ميدانية أصيلة ومعالجة خرائطية وإحصائية دقيقة، إلى الإسهام في سد هذه الفجوات الثلاث.

المنهجية.

تصميم البحث ومجال الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة مقاربة نسقية تنظر إلى مجال الدراسة بوصفه نظاما مفتوحا له مدخلات (موارد طبيعية وبشرية ومالية) وعمليات تحويل (الأنشطة الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية)، ومخرجات (دخل، تشغيل، تحولات مجالية)، يتفاعل باستمرار مع محيطه الإقليمي والجهوي. ولتفعيل هذه المقاربة، جُمع بين تصميم كمي قائم على استمارة ميدانية موجهة لعينة ممثلة إحصائيا وتصميم كيفي قائم على الملاحظة المباشرة والمقابلات مع الفاعلين المحليين، بما يتيح تفسير النتائج الكمية في ضوء السياق المحلي الدقيق. ويمتد مجال الدراسة على تراب جماعتي بوعروس وواد الجمعة بإقليم تاونات، وهما جماعتان قرويتان تتقاسمان أغلب حوض واد جمعة وتتوزعان معا على 83 دوارا (46 دوارا ببوعروس و37 دوارا بواد الجمعة).

إجراءات اختيار العينة

باستخدام $n0 = Z^2P(1-P)/e^2$، اعتمد تحديد حجم العينة الإجمالي على معادلة كوكران (Cochran) وفق الصيغة 95% مستوى ثقة (Z=1.96)، ونسبة تباين قصوى (P=0.5)، 7% وهامش خطأ مقبول لدراسة دكتوراه بموارد محدودة قدره

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثم صُحح الحجم الناتج بمعادلة المجتمعات المحدودة. وبتطبيق هذه المعادلة على معطيات الإحصاء العام للسكان ،(e=0.07) والسكنى لسنة 2024 (3596 أسرة بجماعة بوعروس و1698 أسرة بجماعة واد الجمعة)، تحدد حجم عينة قدره 186 أسرة ببوعروس و171 أسرة بواد الجمعة، أي 357 أسرة إجمالا. واختيرت الدواوير المشمولة بالعينة وفق معاينة عنقودية متعددة المراحل روعي فيها التوزيع الجغرافي (دواوير مركزية قريبة من المحاور الطرقية الرئيسية، ودواوير متوسطة البعد، وأخرى جبلية معزولة) وحجم الدوار السكاني وطبيعة نشاطه الاقتصادي السائد، على أن يُختار ما بين 20% و30% من إجمالي دواوير كل جماعة، ثم توزَّع حصة كل جماعة من الأسر على الدواوير المختارة تناسبيا مع حجمها السكاني. وقد أفضى تطبيق هذه المراحل الثلاث إلى اختيار دوارا بجماعة بوعروس (185 أسرة) و10 دواوير بجماعة واد الجمعة (172 أسرة)، أي 23 دوارا إجمالا و357 أسرة، وهو 13 ما يطابق تماما الحجم المستهدف نظريا، الأمر الذي يعزز الثقة في تمثيلية العينة المحصلة ميدانيا

أداة جمع البيانات ومعالجتها

صُممت استمارة ميدانية موجهة لرب الأسرة أو من ينوب عنه، هيكلت وفق خمسة محاور رئيسية: معلومات عامة عن رب الأسرة (السن، الجنس، المستوى الدراسي، الحالة العائلية)؛ خصائص ممارسة النشاط الفلاحي (المساحة المستغلة، كفاية الدخل الفلاحي)؛ خصائص النشاط غير الفلاحي عند ممارسته (النوع، الوضع القانوني، الفاعل الممارس، موقع النشاط)؛ التمويل والاستثمار (مصدر رأس المال، مدى إعادة استثمار دخله في الفلاحة)؛ وأخيرا الآثار والصعوبات (حصة الدخل غير الفلاحي من الدخل الأسري، الدخل الشهري الصافي التقريبي، أهم الصعوبات، الأثر التنموي المتصور، علاقة الهجرة والتحويلات بالنشاط). وبعد جمع الاستمارات الـ357، فُرغت المعطيات في جدول إلكتروني موحد، وأُخضعت لمسلسل تنقية شمل توحيد الصيغ الكتابية المتعددة لأسماء الجماعات والدواوير. كما صُنفت الإجابات النصية الحرة المتعلقة بنوع النشاط غير الفلاحي ومصدر تمويله ضمن فئات موضوعاتية موحدة (التجارة، الخدمات، الصناعة التقليدية، الوظيفة العمومية أو الخاصة، تحويلات المهاجرين كمصدر تمويل) لتيسير المعالجة الإحصائية اللاحقة.

التحليلات الإحصائية والخرائطية والأدوات البرمجية

اعتمد التحليل الإحصائي الوصفي (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات) لتوصيف خصائص العينة وأنماط ممارسة الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية. وللكشف عن العلاقات بين المتغيرات، حُسب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman's rho)، بين كفاية الدخل الفلاحي، وحجم الأسرة، ومساحة الاستغلالية، وأهمية الدخل غير الفلاحي، ومصدر التمويل، والوضع القانوني والتوطن المجالي، والأثر التنموي المتصور، والاستفادة من تحويلات المهاجرين، والعمر، نظرا للطبيعة الرتبية أو الاسمية-المرتبة لأغلب المتغيرات. وفُسرت قوة الارتباط وفق سلم Cohen التقليدي (ضعيف: 0.10-0.29، متوسط: 0.30-0.49، قوي: 0.50 فأكثر). أما على المستوى الخرائطي، فوُظفت نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خريطة موضوعاتية توليفية تجمع بين التجهيزات الأساسية بالدواوير المدروسة ونسب ممارسة النشاطين الفلاحي وغير الفلاحي في كل دوار، معبَّرًا عنها بأعمدة بيانية متناسبة موضوعة عند إحداثيات كل دوار بعد تنقية الخريطة الرقمية الأصلية من النقاط السكانية غير الضرورية. واستُعملت في تفريغ البيانات

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فيما اعتمدت المعالجة الخرائطية على نظم المعلومات الجغرافية SPSS و Excel ومعالجتها الأولية والتحليل الإحصائي برمجية لإنتاج الخرائط والأشكال داخلها ArcGIS

النتائج

الخصائص العامة للعينة المدروسة

شملت الدراسة عينة نهائية مكونة من 357 أسرة موزعة بشكل مطابق تماما للتصميم العيني المعتمد: 185 أسرة (51.8%) بجماعة بوعروس و172 أسرة (48.2%) بجماعة واد الجمعة، موزعة على 23 دوارا (الجدول 1). ويبين الجدول تباينا واضحا في حجم العينة المسحوبة من كل دوار، يعكس التباين في الحجم السكاني للدواوير المختارة، من دواوير صغيرة كالقضية ولعزيب (3 و5 استمارات على التوالي) إلى دواوير أكبر حجما كجبيل السعود وتريفة (36 استمارة لكل منهما).

ومن الناحية الديموغرافية، بلغ متوسط عمر رب الأسرة المستجوب 54.7 سنة (انحراف معياري 16.7)، بمدى يمتد من 21 إلى 90 سنة، وهو ما يعكس هيمنة الفئات العمرية الناضجة والمسنة على تدبير الشأن الأسري بالمجال المدروس. وسجل توزيع الجنس هيمنة واضحة للذكور بين المستجوبين (88.2% مقابل 10.9% إناث)، وهو ما يعكس بنية السلطة الأسرية التقليدية أكثر مما يعكس واقع المشاركة الفعلية للنساء في الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية داخل الأسرة، والتي بينت الاستمارة أنها تمر غالبا عبر الأبناء (102 حالة من أصل 189 أسرة تمارس نشاطا غير فلاحي) أكثر منها عبر رب الأسرة مباشرة (50 حالة).

الجدول 1. توزيع عينة أسر الدراسة حسب الجماعة والدوار ونسب ممارسة النشاطين الفلاحي وغير الفلاحي

الجماعة	الدوار	عدد الاستمارات	النشاط الفلاحي %	النشاط غير الفلاحي %
بوعروس	أولاد الحاج أولاد سلطان	13	100.0%	92.3%
بوعروس	أولاد العزري	7	100.0%	71.4%
بوعروس	أولاد عبد السلام	14	100.0%	35.7%
بوعروس	القضية	3	100.0%	33.3%
بوعروس	بوركبات	25	100.0%	52.0%
بوعروس	تازكة	23	82.6%	34.8%
بوعروس	تريفة	36	96.4%	75.8%
بوعروس	زناكة	5	100.0%	100.0%
بوعروس	سيدي سعيد	14	71.4%	35.7%
بوعروس	عين بوعروس	10	100.0%	40.0%
بوعروس	عين مرشوش	25	100.0%	24.0%

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجماعة	الدوار	عدد الاستمارات	النشاط الفلاحي %	النشاط غير الفلاحي %
بوعروس	لخيادرة	5	100.0%	60.0%
بوعروس	لعزيب	5	100.0%	60.0%
واد الجمعة	أولاد لحسن	16	75.0%	53.8%
واد الجمعة	الدار البيضاء	15	100.0%	50.0%
واد الجمعة	الكعاوشة	25	100.0%	36.0%
واد الجمعة	جبيل السعود	36	60.6%	86.1%
واد الجمعة	صدينة	4	100.0%	25.0%
واد الجمعة	عبد الجليلات	6	100.0%	66.7%
واد الجمعة	غفداية	5	100.0%	40.0%
واد الجمعة	قشاشة	27	100.0%	41.7%
واد الجمعة	لعرابات	13	70.0%	69.2%
واد الجمعة	لمفاتيح	25	100.0%	72.7%
المجموع	دوارا 23	357	—	—

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 357 أسرة موزعة على 23 دوارا بجماعتي بوعروس وواد الجمعة، 2025.

أنماط ممارسة النشاط الفلاحي وغير الفلاحي وتوزيعها المجالي

على المستوى الإجمالي، صرحت 314 أسرة من أصل 343 أسرة أجابت عن هذا السؤال (91.5%) بأنها تمارس نشاطا فلاحيا (زراعة أو تربية ماشية)، مما يؤكد أن الفلاحة تظل نشاطا شبه معمم بالمجال المدروس. غير أن هذا التعميم لا يعني إطلاقا احتكار الفلاحة لدخل الأسرة، إذ صرحت 189 أسرة (52.9% من مجموع العينة) بممارسة نشاط اقتصادي آخر غير فلاحي من قبل أحد أفرادها على الأقل. وبتقاطع الإجابتين معا (الجدول 2)، يتضح أن 149 أسرة (41.7% من العينة) تجمع بين الفلاحة ونشاط غير فلاحي في آن واحد (وضعية "التراكب")، مقابل 151 أسرة (42.3%) تقتصر على الفلاحة فقط، و29 أسرة (8.1%) لا تمارس سوى نشاط غير فلاحي دون فلاحة، فيما تعذر تصنيف 28 أسرة (7.8%) بدقة لعدم اكتمال إجاباتها. وبذلك ترتفع نسبة الأسر التي يرتبط دخلها، جزئيا أو كليا، بنشاط غير فلاحي (تراكب + غير فلاحة فقط) إلى 178 أسرة، أي ما يقارب نصف العينة (49.9%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس عمق التحول البنيوي الذي يعرفه اقتصاد الأسرة الريفية بمجال الدراسة، وتؤكد الشطر الأول من الفرضية الأولى القائل بأن الأنشطة غير الفلاحية لم تعد مجرد ظاهرة هامشية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجدول 2. التصنيف الرباعي لأنماط ممارسة الأسر للنشاطين الفلاحي وغير الفلاحي (ن=357)

نمط الممارسة	عدد الأسر	النسبة المئوية
فلاحة فقط	151	42.3%
تراكب (فلاحة + نشاط غير فلاحي)	149	41.7%
نشاط غير فلاحي فقط	29	8.1%
بدون نشاط	28	7.8%
المجموع	357	100.0%

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 2025.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خريطة التجهيزات ونسبة ممارسة النشاط الفلاحي وغير الفلاحي بدواوير العينة المدروسة

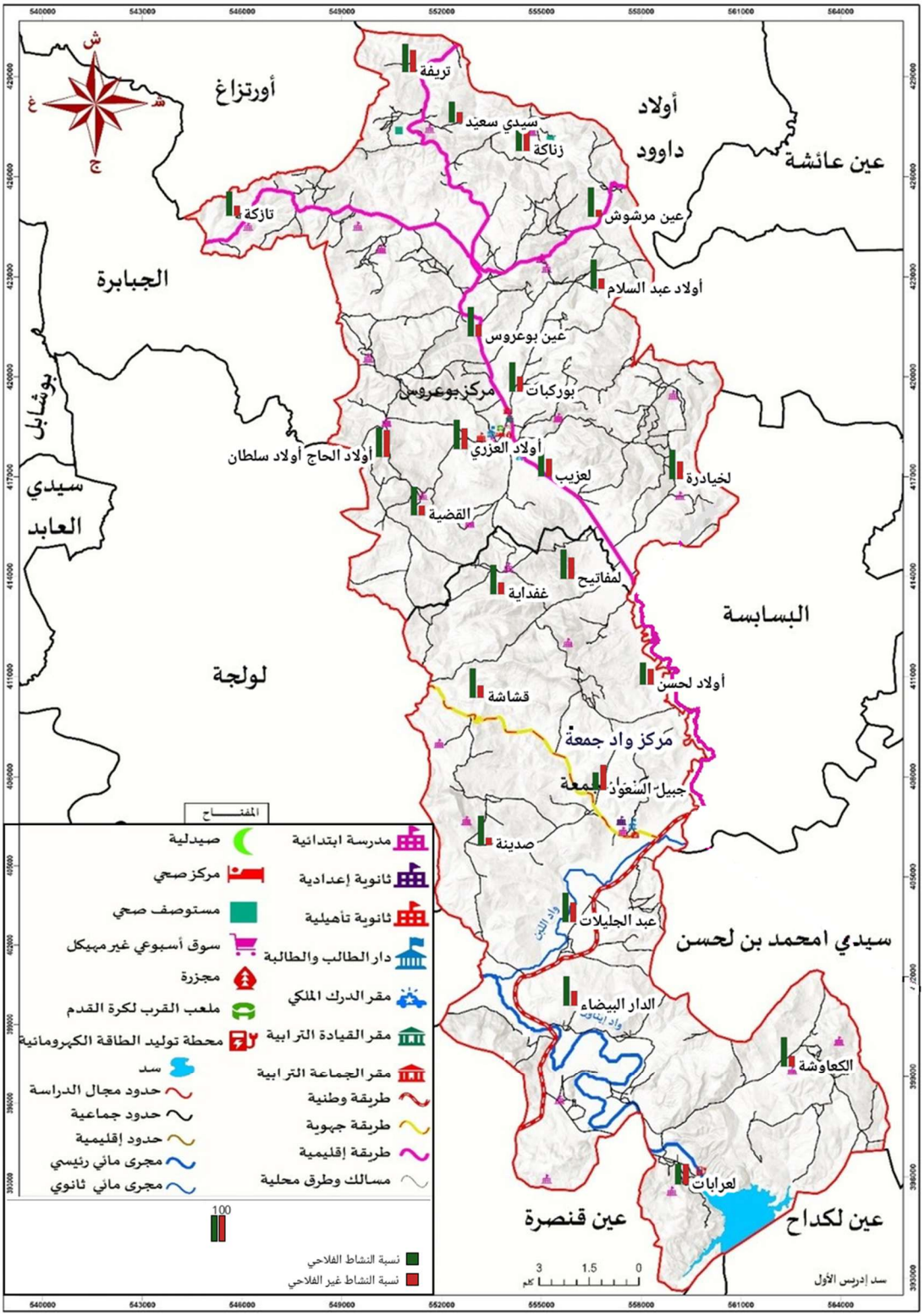

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 357 أسرة موزعة على 23 دوارا جماعتا بوعروس وواد الجمعة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشكل 1. خريطة التجهيزات ونسبة ممارسة النشاط الفلاحي وغير الفلاحي بدواوير العينة المدروسة بجماعتي بوعروس وواد الجمعة (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 357 استمارة موزعة على 23 دوارا، 2025).

وتكشف قراءة الشكل 1 عن تباين مجالي دقيق: تتمركز أعلى نسب ممارسة النشاط غير الفلاحي في الدواوير القريبة من مراكز الجماعتين ومن المحاور الطرقية الرئيسية والإقليمية، كدوار زناكة الذي سجل نسبة 100%، ودوار أولاد الحاج أولاد سلطان بنسبة 86.1%، ودوار جبيل السعود المجاور مباشرة لمركز جماعة واد الجمعة بنسبة 92.3%، في حين تسجل الدواوير الأكثر بعدا عن المراكز والطرق نسبا أدنى بكثير، كدوار عين مرشوش بنسبة 24% ودواري سيدي سعيد وتازكة بنسب لا تتجاوز 35%. وينسجم هذا النمط من التمركز المجالي مع منطق أقطاب النمو حسب Perroux (1955)، حيث تلعب مراكز الجماعتين والمحاور الطرقية الرابطة بينهما دور "الوحدة المحركة" التي تستقطب الأنشطة التجارية والخدماتية وتشع بآثارها على الدواوير المجاورة مباشرة، بينما تبقى الدواوير الجبلية المعزولة أسيرة اقتصاد فلاحي شبه محض.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نسب ممارسة الأسر للأنشطة الفلاحية أو غير الفلاحية أو هما معا، تراكب الأنشطة، بمجال الدراسة

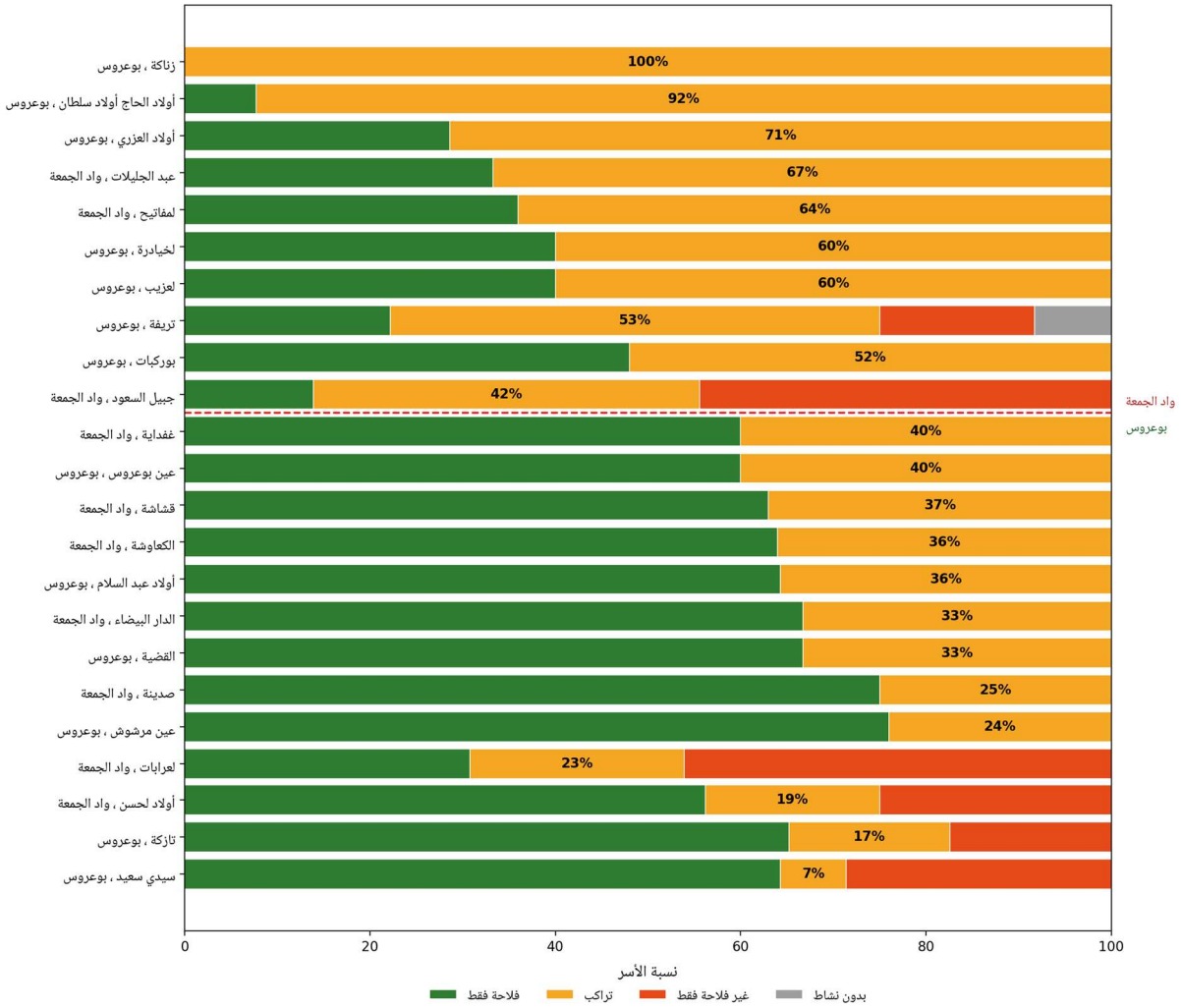

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 357 أسرة، 23 دوارا بجماعتي بوعروس وواد الجمعة؛ مرتبة تنازليا حسب نسبة التراكب

الشكل 2. نسب ممارسة الأسر للأنشطة الفلاحية أو غير الفلاحية أو هما معا، حسب الدوار، مرتبة تنازليا حسب نسبة التراكب (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 357 أسرة، 2025).

خصائص الأنشطة غير الفلاحية الممارسة وتمويلها

من حيث طبيعة النشاط غير الفلاحي الرئيسي الممارس (من أصل 189 أسرة معنية، مع إمكانية تعدد الإجابات)، تهيمن التجارة بمختلف أشكالها (المواد الغذائية، الخضر والفواكه، الماشية، الملابس، مواد البناء) بنسبة 42.3%، تليها الخدمات (النقل الحلاقة، الميكانيك، المطاعم والمقاهي، الخدمات الصحية والإدارية) بنسبة 34.9%، ثم الأنشطة المرتبطة بتحويلات المهاجرين كمصدر دخل مباشر بنسبة 12.2%، فالوظيفة العمومية أو الخاصة بنسبة 7.9%، وأخيرا الصناعة التقليدية والحرف بنسبة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويعكس هذا التوزيع طابعا يغلب عليه النشاط ذو رأس المال المحدود وسهولة الولوج، وهو ما ينسجم مع خلاصات .6.9% التي تربط (Reardon, 1997؛ Barrett et al., 2001) الأدبيات حول الاقتصاد غير الفلاحي في الأرياف الهامشية بين محدودية رأس المال المتاح للأسر الريفية وهيمنة أنشطة الولوج المنخفض التكلفة. أما من حيث الوضع القانوني والتنظيمي، فيؤكد توزيع الإجابات (162 إجابة قابلة للتصنيف) الفرضية الثانية بوضوح: إذ صرحت 109 أسر (67.3%) بأن نشاطها غير الفلاحي غير مهيكل (عشوائي، دون سجل تجاري أو تصريح ضريبي)، مقابل 46 أسرة فقط (28.4%) صرحت بأن نشاطها مهيكل قانونيا، و7 أسر (4.3%) تمارس نشاطها في إطار تعاوني، ويتقاطع هذا الطابع غير المهيكل مع كون أغلب الأنشطة تقع .إما في مدينة أو سوق مجاور، أو على طول الطريق الرئيسية، أو في مركز الجماعة، بما يؤكد مجددا التمركز على المحاور والمراكز

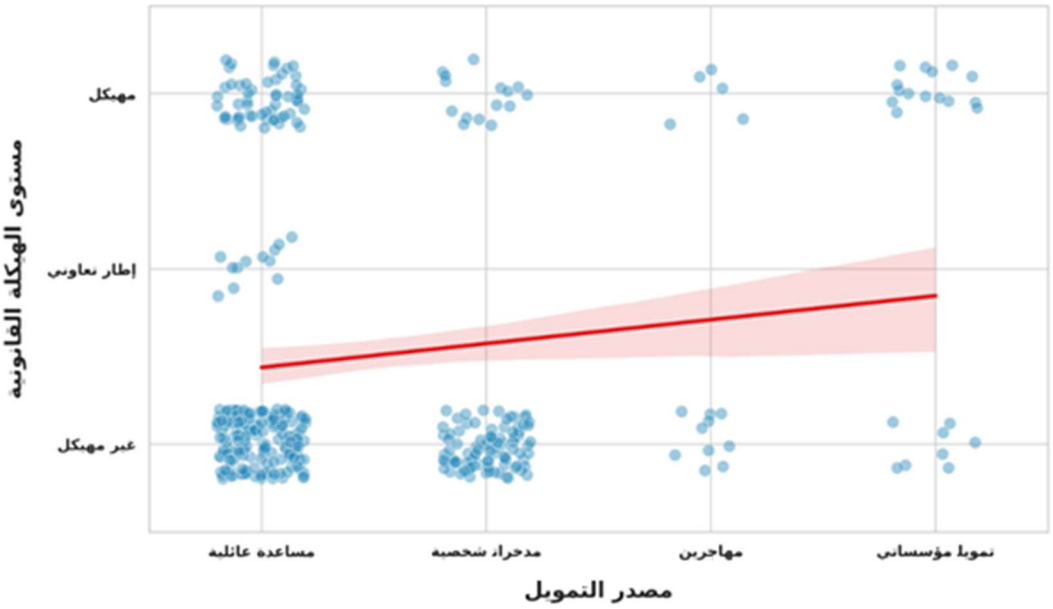

الشكل 3. العلاقة بين مصدر تمويل النشاط غير الفلاحي ومستوى هيكلته القانونية (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 2025).

ويبين الشكل 3 توزيع مصادر تمويل الأنشطة غير الفلاحية عند انطلاقها (137 إجابة قابلة للتصنيف): تتصدر المساعدة العائلية مصادر التمويل بنسبة 61.3%، تليها المدخرات الشخصية بنسبة 49.6% (مع إمكانية الجمع بين المصدرين)، بينما لا تتجاوز حصة التمويل المؤسساتي الرسمي (القروض البنكية، القروض الصغرى، برامج الدعم العمومي كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتحويلات المهاجرين كمصدر تمويل مباشر للمقاولة نسبا هامشية (أقل من 6% لكل مصدر). ويؤكد هذا التوزيع الشق الثاني من الفرضية الثانية جزئيا فقط: فبينما تتأكد هيمنة التمويل الذاتي والعائلي غير المؤسساتي، لا يظهر أن تحويلات المهاجرين تشكل .المحرك المالي الأبرز لإنشاء هذه الأنشطة بالمعنى الحصري للفرضية، بل تحتل موقعا ثانويا مقارنة بالمدخرات والتضامن الأسري الداخلي ويوضح الشكل 3 كذلك أن الأنشطة الممولة عبر قنوات مؤسساتية تميل إلى مستوى هيكلة قانونية أعلى مقارنة بتلك الممولة عبر

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المساعدة العائلية أو المدخرات الشخصية أو تحويلات المهاجرين، وهو ما تؤكده كذلك مصفوفة الارتباط (القسم 3.6) التي تسجل ارتباطا قويا بين مصدر التمويل والوضع القانوني (rho = 0.68).

كفاية الدخل الفلاحي وحجم الاستغلاليات وعلاقتهما بأهمية الدخل غير الفلاحي

بخصوص كفاية الدخل الفلاحي لتلبية حاجيات الأسرة على مدار السنة، أفادت غالبية الأسر الممارسة للفلاحة بعدم كفايته: فقد صرحت نحو 55% من الأسر (تجميعا لفئتي "غير كاف اطلاقا" بصيغها المختلفة) بأن دخل الفلاحة غير كاف بتاتا، وصرحت نحو 24% بأنه "كاف لكنه غير مستقر"، في حين لم تتجاوز نسبة الأسر التي اعتبرت دخلها الفلاحي كافيا ومستقرا 9% فقط من مجموع الإجابات. ويؤكد هذا التوزيع بوضوح الفرضية الأولى للدراسة: فهشاشة القطاع الفلاحي وعدم استقرار مردوديته يشكلان بالفعل الدافع البنيوي الرئيسي وراء لجوء الساكنة إلى تنويع مصادر دخلها.

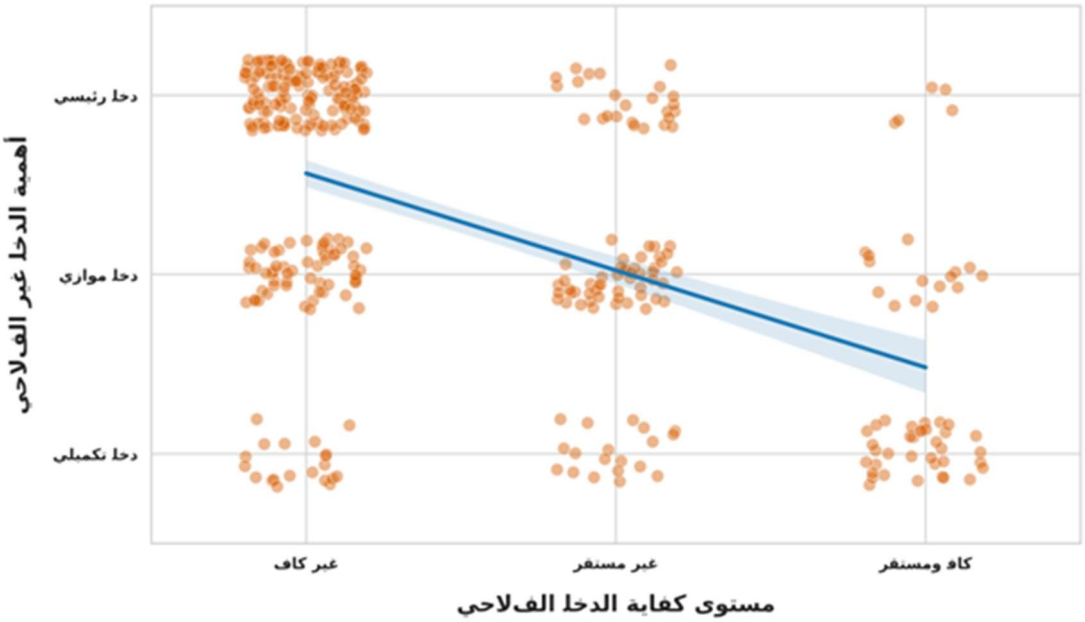

الشكل 4. العلاقة بين مستوى كفاية الدخل الفلاحي وأهمية الدخل غير الفلاحي في الدخل الأسري (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 2025).

ويترجم الشكل 4 هذه العلاقة بصريا: فكلما ارتفع مستوى كفاية الدخل الفلاحي (من غير كاف إلى كاف ومستقر) انخفضت أهمية الدخل غير الفلاحي من الدخل الأسري (من دخل رئيسي نحو دخل تكميلي)، وهو ما يترجمه خط الانحدار السلبي (بين كفاية الدخل الفلاحي وأهمية الدخل البديل rho = -0.53) الواضح في الشكل، وتؤكده مصفوفة ارتباط سبيرمان كميا تفيد بأن أهمية الدخل غير الفلاحي ترتفع بشكل منهجي كلما تراجعت قدرة الفلاحة، وهي علاقة قوية حسب سلم Cohen على تلبية الحاجيات الأسرية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

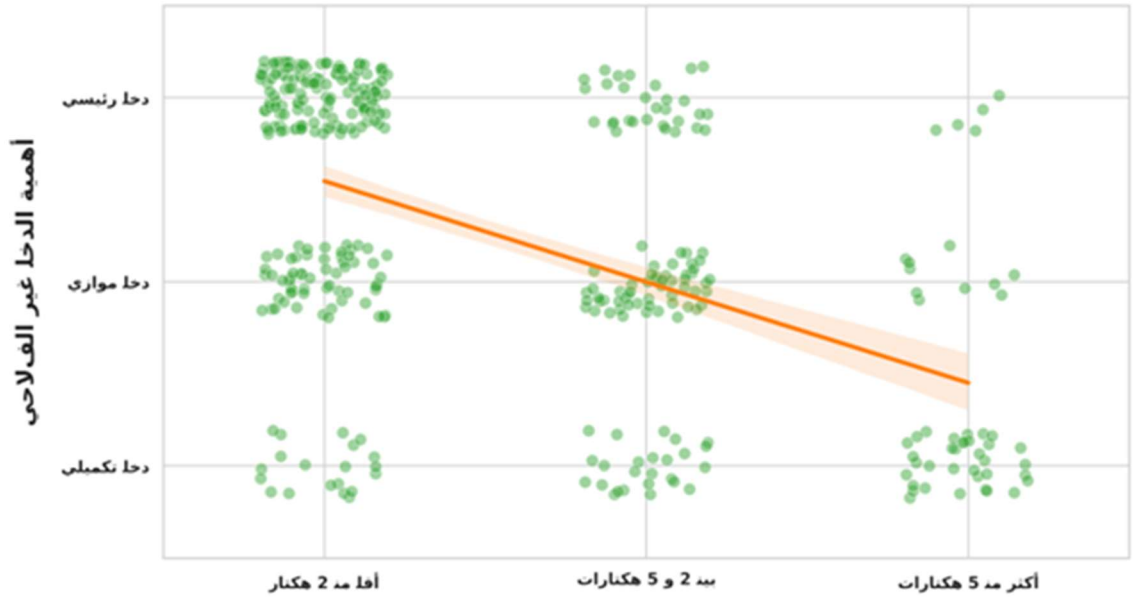

الشكل 5. العلاقة بين مساحة الاستغلالية الفلاحية وأهمية الدخل غير الفلاحي في الدخل الأسري (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 2025).

وبخصوص مساحة الاستغلالية الفلاحية، يوضح الشكل 5 علاقة مماثلة في الاتجاه: فأهمية الدخل غير الفلاحي تتراجع كلما اتسعت المساحة المستغلة (من أقل من 2 هكتار إلى أكثر من 5 هكتارات)، بمعامل ارتباط متوسط القوة (rho = -0.39)، مما يؤكد أن صغر حجم الاستغلاليات، وهو سمة بنيوية مميزة للمجال المدروس بفعل تاريخ التفتت العقاري الموروث، يشكل عاملا دافعا إضافيا نحو التنويع غير الفلاحي، إلى جانب عامل كفاية الدخل. ويلاحظ أيضا ارتباط موجب قوي بين حجم الأسرة وأهمية الدخل غير الفلاحي (rho = 0.51)، وهو ما يمكن تفسيره بمنطق فائض اليد العاملة الأسرية: فالأسر الكبيرة الحجم، التي لا تستوعب الاستغلالية الفلاحية المحدودة كامل عمالتها، تجد نفسها مضطرة لتوجيه جزء من أفرادها، خاصة الأبناء كما بينت النتائج أعلاه، نحو أنشطة خارج الفلاحة.

دور تحويلات المهاجرين

أفادت 93 أسرة من أصل 354 أسرة أجابت عن السؤال (26.3%) بوجود فرد مهاجر واحد على الأقل ضمن أفرادها، سواء داخل المغرب أو خارجه، غير أن نسبة الأسر التي تصرح فعليا بالاستفادة من تحويلاتهم المالية تنخفض إلى 51 أسرة فقط من أصل 342 (14.9%)، وهو تفاوت يشير إلى أن جزءا معتبرا من الهجرة بالمجال المدروس هجرة داخلية محدودة العائد المالي المباشر، أو هجرة حديثة لم تصل بعد إلى مرحلة التحويل المنتظم.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

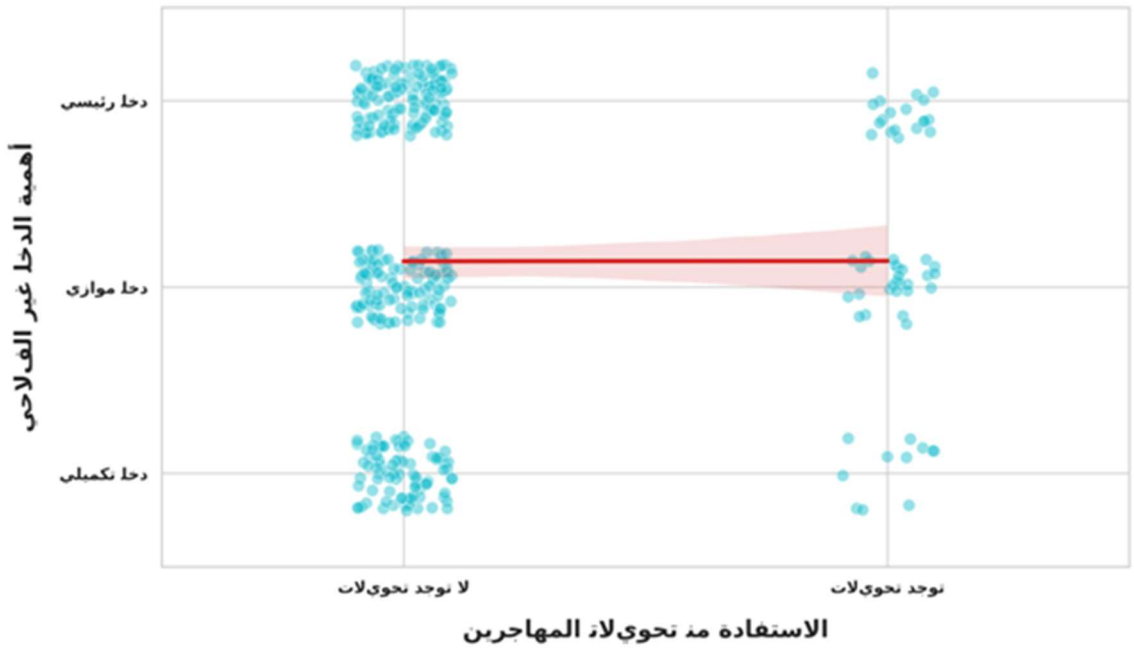

الشكل 6. العلاقة بين الاستفادة من تحويلات المهاجرين وأهمية الدخل غير الفلاحي في الدخل الأسري (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، 2025).

ومن اللافت أن الشكل 6، الذي يقارن أهمية الدخل غير الفلاحي بين الأسر المستفيدة وغير المستفيدة من تحويلات المهاجرين، يُظهر خط انحدار شبه أفقي يكاد ينعدم فيه الفرق بين الفئتين، وهو ما تؤكده مصفوفة الارتباط حيث لا يتجاوز معامل الارتباط بين الاستفادة من التحويلات وأهمية الدخل غير الفلاحي 0.06 فقط.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

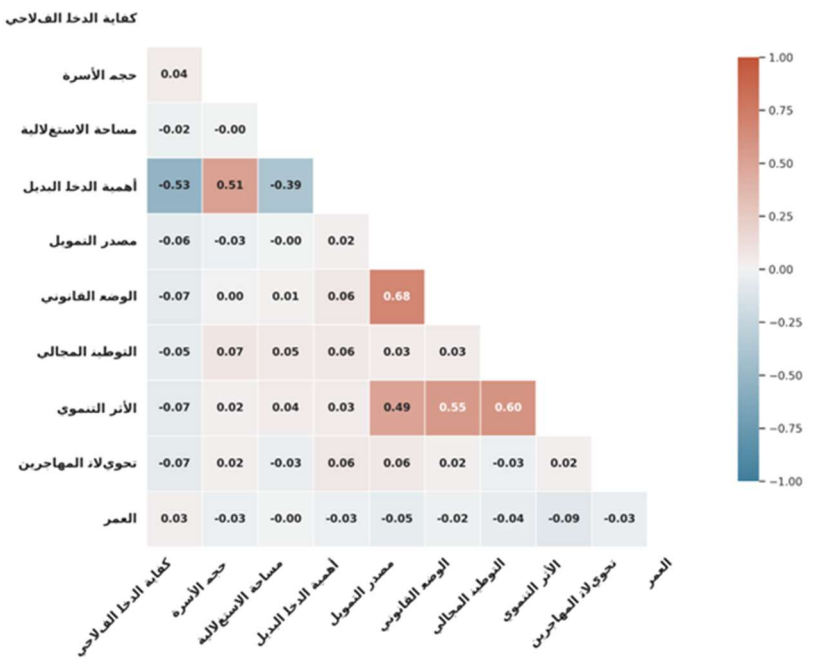

الشكل 7. مصفوفة ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) بين المتغيرات الرئيسية المدروسة (ن=357) (المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، معالجة إحصائية للباحث، 2025).

وتؤكد مصفوفة الارتباط الكاملة (الشكل 7) اتساقا لافتا في ضعف ارتباط متغير "الاستفادة من تحويلات المهاجرين" بجميع المتغيرات الأخرى المدروسة (كفاية الدخل الفلاحي: rho = −0.07؛ مصدر التمويل: rho = 0.06؛ الوضع القانوني: rho = 0.02)، الأثر التنموي المتصور: rho = −0.03؛ التوطن المحلي: rho = 0.02)، وهي معاملات ضعيفة جدا في مجملها، تُقرأ بحذر منهجي معتبر نظرا لصغر حجم الفئة المستفيدة (51 أسرة فقط)، وتشير إلى أن تحويلات المهاجرين بمجال الدراسة لا تنخرط بشكل منهجي في، (de Haas, 2006) خلافا لما لوحظ في مناطق الهجرة الدولية التاريخية بالمغرب كواحة تودغى تمويل مقاولات مهيكلة أو في تعزيز الأثر التنموي المتصور للأنشطة غير الفلاحية، بل تبدو أقرب إلى استهلاك أسري مباشر غير مرتبط ببقية متغيرات البنية الاقتصادية. وتكشف قراءة إجمالية لمصفوفة الارتباط عن مجموعة ثانية من العلاقات ذات الدلالة المشار إليه أعلاه، تسجل المصفوفة ارتباطا (rho = 0.68) فبالإضافة إلى الارتباط القوي بين مصدر التمويل والوضع القانوني (rho = 0.55)، والوضع القانوني (rho = 0.60) موجبا متوسطا إلى قوي بين الأثر التنموي المتصور من جهة، والتوطن المحلي من جهة أخرى، وهي علاقات تفيد بأن الأسر تربط تصورها للأثر التنموي الإيجابي بمدى (rho = 0.49) ومصدر التمويل هيكلة النشاط وقربه المجالي من مراكز الخدمات، أكثر من ربطه بحجم الدخل المحقق في حد ذاته.

الصعوبات المعيقة والأثر التنموي المتصور

بخصوص الصعوبات التي تواجه ممارسة النشاط غير الفلاحي أو تحول دون إنشائه (232 إجابة قابلة للتصنيف، بإمكانية تعدد الإجابات)، تتصدر صعوبة التمويل والولوج إلى الائتمان قائمة المعيقات بنسبة 59.9%، تليها ضعف البنية التحتية الداعمة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(طرق، كهرباء، شبكة اتصالات) بنسبة 47.4%، ثم نقص التكوين والخبرة المهنية بنسبة 33.6%، فالمنافسة الشديدة، خصوصا من المنتجات والخدمات الحضرية، بنسبة 27.6%، فتعقد الإجراءات الإدارية بنسبة 19.0%، وأخيرا صعوبة التسويق بنسبة 15.5%. ويؤكد هذا الترتيب الشق الأول من الفرضية الرابعة بخصوص محورية معيقي التمويل والبنية التحتية.

أما فيما يتعلق بالأثر التنموي المتصور من قبل الساكنة نفسها لتطور هذه الأنشطة على منطقتها، فتكشف النتائج عن انقسام لافت في المواقف: إذ تعتبر نسبة 45.3% من المجيبين أن هذا التطور ليس له أي أثر إيجابي ملموس على التنمية المحلية، مقابل 26.3% يرون أثرا إيجابيا جدا، و22.5% يرون أثرا إيجابيا لكنه محدود، بينما يرى 5.9% أن له أثرا سلبيا (منافسة على الموارد، تفكك اجتماعي، هجرة داخلية نحو المراكز). ويعكس هذا الانقسام تفاوتا حقيقيا في التجربة المعيشة لهذه الأنشطة بين دواوير مركزية استفادت فعليا من دينامية الأنشطة غير الفلاحية، ودواوير هامشية لم تلمس بعد أي تحسن ملموس، وهو ما يؤكد الشق الثاني من الفرضية الرابعة بخصوص محدودية الأثر التنموي رغم المساهمة الإيجابية الجزئية في الدخل الأسري.

المناقشة .

من التنويع الاضطراري إلى استراتيجية البقاء الأساسية

تقدم نتائج هذه الدراسة دعما تجريبيا قويا للفرضية الأولى: فقرابة نصف الأسر المدروسة (49.9%) ترتبط بنشاط غير فلاحي، وترتفع هذه النسبة إلى أزيد من الثلثين إذا اعتبرنا فقط الأسر التي صرحت بممارسة نشاط غير فلاحي (52.9% من مجموع العينة). والأهم من ذلك أن أكثر من نصف هذه الأسر (54.0%) تعتبر أن هذا النشاط يشكل مصدر دخلها الرئيسي (أكثر من 75% من الدخل الأسري)، لا مجرد دخل تكميلي وثانوي كما توحي به التسمية التقليدية "الأنشطة غير الفلاحية" التي تحيل ضمنيا إلى موقع ثانوي بالنسبة للفلاحة. وتتقاطع هذه النتيجة مباشرة مع أطروحة Bryceson (2002) حول تفكك الطابع الفلاحي، التي تصف تراجع مركزية الفلاحة في اقتصاد الأسرة الريفية الإفريقية دون أن يعني ذلك اختفاءها الكلي، إذ تظل نسبة ممارسة الفلاحة مرتفعة جدا (91.5%)، بل إعادة توزيع لأولويات الدخل والعمل داخل الأسرة الواحدة.

الطابع الاضطراري (rho = −0.53) ويؤكد الارتباط السلبي القوي بين كفاية الدخل الفلاحي وأهمية الدخل غير الفلاحي فالأسر لا تنوع مصادر دخلها بشكل استباقي لتعظيم العائد :Ellis (1998) أكثر منه الاختياري لهذا التنويع، بالمعنى الذي ميّزه فحسب، بل تُدفع إلى ذلك دفعا بفعل عجز الفلاحة عن تلبية الحاجيات الأساسية، كما تؤكده نسبة الـ55% من الأسر الفلاحية (rho = 0.51) التي تعتبر دخلها الفلاحي غير كاف بتاتا. ويضاف إلى هذا العامل عامل بنيوي ثانٍ يتمثل في صغر حجم الاستغلاليات (rho = −0.39)، عاكسا واقع التفتت العقاري التاريخي بالمنطقة، وعامل ثالث يتمثل في فائض اليد العاملة الأسرية. حول محددات التنويع المعيشي في البلدان النامية، التي تضع Ellis (2000) وتتقاطع هذه النتائج الثلاث مجتمعة مع خلاصات في صدارتها هشاشة الموارد الفلاحية وتوفر فائض في اليد العاملة الأسرية غير المستوعبة فلاحيا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هيمنة القطاع غير المهيكل ومحدودية دور تحويلات المهاجرين

تتحقق الفرضية الثانية جزئيا فقط: فمن جهة، تؤكد النتائج بوضوح غلبة الطابع غير المهيكل (67.3% من الأنشطة) وصغر الحجم، وهو ما ينسجم مع خلاصات الأدبيات الإفريقية حول القطاع غير المهيكل الريفي (Bryceson, 1999؛ Barrett et al., 2001)، التي تربط هذا الطابع بمحدودية رأس المال الأولي وضعف الولوج إلى التمويل المؤسساتي. غير أنه من جهة أخرى لا تدعم النتائج الشق الثاني من الفرضية القائل بأن تحويلات المهاجرين تشكل "المحرك المالي الأبرز" لهذه الأنشطة: فحصتها في تمويل الانطلاقة لا تتجاوز نسبا هامشية، بعيدا جدا عن المساعدة العائلية (61.3%) والمدخرات الشخصية (49.6%)، كما أن ارتباطها بمستوى الهيكلة القانونية للنشاط يكاد ينعدم إحصائيا (بين -0.07 و0.06 مع مختلف المتغيرات).

وتحمل هذه النتيجة دلالة نظرية مهمة، إذ تُظهر أن التعميم الشائع في بعض الأدبيات حول "مركزية تحويلات المهاجرين في تمويل المقاولات الريفية"، والذي أرسته دراسات مناطق الهجرة الدولية التاريخية بالمغرب كواحة تودغى (de Haas, 2006)، لا ينسحب آليا على كل السياقات الريفية المغربية. فبخلاف تودغى، حيث شكلت الهجرة الدولية القديمة والمستقرة مصدرا ماليا وفيرا ومنتظما مكّن من استثمارات فلاحية وغير فلاحية معتبرة، يبدو أن الهجرة بجماعتي بوعروس وواد الجمعة أحدث عهدا وأقل انتظاما، إذ لا تتجاوز نسبة الأسر المستفيدة فعليا من التحويلات 14.9% رغم أن 26.3% منها لديها فرد مهاجر، وأقرب إلى الاستهلاك من أن الأثر التنموي للهجرة (de Haas (2005 الأسري المباشر منها إلى الاستثمار الإنتاجي المهيكل. ويوافق هذا تحذير والتحويلات ليس آليا، بل رهين بدرجة نضج شبكة الهجرة وبالسياق البنيوي المحلي للاستثمار.

التمركز المجالي وأقطاب النمو الصاعدة

تدعم النتائج الخرائطية الفرضية الثالثة بوضوح: فالتباين المجالي الحاد في نسب ممارسة النشاط غير الفلاحي بين الدواوير، من بعين مرشوش إلى 100% بزناكة، يرتبط بشكل بيّن بالقرب من مراكز الجماعتين والمحاور الطرقية الرئيسية، وهو نمط تفسره 24% فمراكز بوعروس وواد الجمعة، وإن كانت متواضعة الحجم والتجهيز مقارنة :(1955) Perrouxجيدا نظرية أقطاب النمو لـ بأقطاب النمو الحضرية الكبرى التي صيغت من أجلها النظرية أصلا، تؤدي محليا دور "الوحدة المحركة" التي تستقطب الأنشطة التجارية والخدماتية بفعل تركز التجهيزات الإدارية والتعليمية والصحية والأسواق الأسبوعية فيها، وتشع بآثار هذا الاستقطاب على الدواوير المجاورة مباشرة عبر شبكة الطرق (rho = 0.60). ويؤكد الارتباط الموجب القوي بين التوطن المحلي والأثر التنموي المتصور هذا المنطق، إذ يشير إلى أن الساكنة نفسها تربط، بشكل ضمني، تحسن ظروفها بالقرب من هذه الأقطاب الصغرى الصاعدة.

غير أن هذا التمركز يحمل في طياته مفارقة تنموية: فبقدر ما يعزز دينامية بعض المراكز والدواوير المجاورة لها، بقدر ما يكرس تهميشا نسبيا للدواوير الجبلية المعزولة التي تظل حبيسة اقتصاد فلاحي هش دون بديل حقيقي، مما يطرح سؤال العدالة المجالية في توزيع مكاسب هذا التحول الاقتصادي، وهو سؤال يتقاطع مع مفهوم "التعددية الوظيفية الريفية" لـ Wilson (2007, 2009) الذي يدعو إلى قراءة الوظائف المتعددة للمجال الريفي بشكل متمايز حسب كل جزء من هذا المجال، بدل التعميم على المستوى الجماعاتي أو الإقليمي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محدودية الأثر التنموي رغم المساهمة في الدخل

تشكل النسبة المرتفعة نسبيا للمجيبين الذين لا يرون أي أثر إيجابي لتطور الأنشطة غير الفلاحية على التنمية المحلية (45.3%) نتيجة قد تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع كون هذه الأنشطة تشكل، بالنسبة لأكثر من نصف ممارسيها، مصدر دخل رئيسيا. ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري بتمييز مفاهيمي دقيق بين "الأثر الفردي/الأسري" لهذه الأنشطة، وهو أثر موثق بوضوح في النتائج، و"الأثر الجماعي/المجالي" على التنمية المحلية بمفهومها الأوسع (تحسين البنيات التحتية، خلق فرص شغل تتجاوز نطاق الأسرة الواحدة، تنويع الاقتصاد الجماعاتي ككل). فبينما تستفيد الأسرة الممارسة فرديا، يبدو أن هذه الاستفادة لا تتحول بسهولة إلى أثر مضاعف على مستوى الدوار أو الجماعة، بفعل الطابع غير المهيكل الغالب لهذه الأنشطة (67.3%) الذي يحد من قدرتها على خلق تشغيل مأجور خارج نطاق الأسرة، ومن اندماجها في سلاسل قيمة أوسع.

أكثر مما (rho = 0.55) وتؤكد هذا التفسير النتيجة الإحصائية التي تربط الأثر التنموي المتصور بالوضع القانوني للنشاط تربطه بحجم الدخل المحقق في حد ذاته: فالساكنة، بحدسها الجماعي، تدرك أن الأنشطة الأكثر هيكلة هي التي تحمل إمكانية أثر تنموي جماعي حقيقي، بينما تبقى الأنشطة العشوائية غير المهيكلة، رغم مساهمتها الفردية المعتبرة في دخل الأسرة الممارسة، محدودة القدرة على إحداث تحول تنموي عميق وشامل. وتتقاطع هذه الخلاصة تماما مع تحذير de Janvry and Sadoulet (2001) من أن التنويع المعيشي، وإن كان يحسن رفاه الأسر فرديا، لا يترجم بالضرورة إلى تنمية اقتصادية محلية متكاملة ما لم يواكب بسياسات عمومية تدعم هيكلة القطاع غير المهيكل وتحسّن البنيات التحتية الداعمة.

التداعيات النظرية والمنهجية والعملية

من الناحية النظرية، تدعم نتائج هذه الدراسة أطروحة مفادها أن نماذج التنويع المعيشي المطورة أصلا في السياق الإفريقي جنوب الصحراوي (Ellis؛ Bryceson؛ Reardon) قابلة للتطبيق بقدر معتبر من الصلاحية على السياق الريفي المغربي التلي الهامشي، مع تعديل جوهري واحد يخص محدودية دور تحويلات المهاجرين مقارنة بمناطق الهجرة الدولية التاريخية، مما يستدعي تمييزا أدق في الأدبيات المغربية بين "أقاليم الهجرة القديمة والمستقرة" و"أقاليم الهجرة الحديثة والمتقطعة" من حيث الأثر الاقتصادي المحلي للتحويلات. ومن الناحية المنهجية، تبرهن الدراسة على جدوى الجمع بين التحليل الإحصائي على مستوى الدوار، بدل الاكتفاء بالمستوى الجماعاتي، والمعالجة الخرائطية بنظم المعلومات الجغرافية، في الكشف عن تباينات مجالية دقيقة يحجبها التحليل الإحصائي المجمّع وحده. أما من الناحية العملية، فتوحي النتائج بأن السياسات العمومية والمشاريع التنموية الموجهة لدعم الأنشطة غير الفلاحية بمجال الدراسة ينبغي أن تعطي الأولوية لتيسير الولوج إلى التمويل المهيكل (قروض صغرى ملائمة، برامج مواكبة) وتحسين البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء)، مع استهداف خاص للدواوير المعزولة نسبيا عن أقطاب النمو الصغرى الصاعدة، تفاديا لتعميق الفوارق المجالية القائمة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محددات الدراسة

تتسم هذه الدراسة بجملة من المحددات المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند تعميم نتائجها: أولا، اعتمدت العينة على معاينة عنقودية موجهة جزئيا (اختيار قصدي للدواوير ضمن كل صنف من الحجم السكاني و البعد عن المركز و الطريق الرئيسي)، مما قد يحد من إمكانية التعميم الإحصائي الصارم رغم الحرص على التنويع المجالي. ثانيا، اعتمد قياس متغيرات الدخل على تصريحات ذاتية للمستجوبين ضمن فئات تقريبية عوض قيم رقمية دقيقة، وهو ما يعرضها لتحيزات محتملة في التصريح، خصوصا فيما يتعلق بالدخل غير المصرح به ضريبيا. ثالثا، اقتصر التحليل الإحصائي على معامل ارتباط سبيرمان بين المتغيرات الرتبية دون اللجوء إلى نمذجة انحدارية متعددة المتغيرات قد تسمح بضبط أثر كل متغير مستقلا عن باقي المتغيرات المتداخلة. رابعا، صغر حجم الفئة المستفيدة من تحويلات المهاجرين (51 أسرة) يستدعي حذرا إضافيا في تعميم الخلاصة المتعلقة بضعف دورها، ويستدعي عينة أكبر أو دراسة كيفية معمقة خاصة بهذه الفئة للتأكد من صلابة هذه النتيجة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الأنشطة غير الفلاحية بجماعتي بوعروس وواد الجمعة بإقليم تاونات وتقييم مساهمتها في التنمية المحلية، اعتمادا على مقاربة نسقية تكاملية ومسح ميداني شمل 357 أسرة موزعة على 23 دوارا. وخلصت النتائج إلى أن هذه الأنشطة أصبحت تشكل، بالنسبة لنحو نصف الأسر المدروسة، مكونا جوهريا من مكونات استراتيجيتها المعيشية، تفوق أهميته أحيانا أهمية الفلاحة ذاتها، مدفوعة بشكل أساسي بهشاشة القطاع الفلاحي وصغر حجم الاستغلاليات وفائض اليد العاملة الأسرية، أكثر منها مدفوعة بتحويلات المهاجرين التي تبين أن دورها محدود ومنفصل إحصائيا عن بقية متغيرات هيكلة هذه الأنشطة. كما بينت الدراسة أن هذه الأنشطة، رغم تنوعها، يغلب عليها الطابع غير المهيكل وصغر الحجم والتمركز حول مراكز الجماعتين ومحاورهما الطرقية الرئيسية، بما يكرس تباينا مجاليا واضحا بين دواوير مستفيدة من دينامية هذا التحول وأخرى لا تزال حبيسة اقتصاد فلاحي شبه محض.

وتتمثل الإسهامات النظرية والمنهجية لهذه الدراسة في اختبار ملاءمة أطر التنويع المعيشي وتفكك الطابع الفلاحي المطورة أصلا في سياقات إفريقية جنوب صحراوية على مجال ريفي مغربي تلي هامشي، مع تبيان حدود التعميم فيما يخص دور تحويلات المهاجرين، وفي تقديم منهجية دقيقة لربط التحليل الإحصائي الارتباطي بالمعالجة الخرائطية على مستوى الدوار. أما من الناحية العملية، فتوصي الدراسة بضرورة توجيه السياسات العمومية والمشاريع التنموية نحو تيسير الولوج إلى التمويل المهيكل للأنشطة غير الفلاحية، وتحسين البنية التحتية الداعمة، مع إيلاء عناية خاصة للدواوير الهامشية المعزولة عن أقطاب النمو الصغرى الصاعدة تفاديا لتعميق الفوارق المجالية القائمة داخل هذا المجال الريفي الهامشي.

وتظل آفاق البحث مفتوحة أمام امتدادات متعددة: دراسة كيفية معمقة (مقابلات موجهة، دراسات حالة) مع أصحاب الأنشطة غير الفلاحية المهيكلة وغير المهيكلة لفهم استراتيجياتهم ودوافعهم بعمق أكبر مما تسمح به الاستمارة الكمية؛ توسيع العينة لتشمل مقارنة بين جماعات ذات خصائص هجروية متباينة داخل إقليم تاونات أو خارجه لاختبار صلابة نتيجة ضعف دور التحويلات؛ استثمار نمذجة الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات لتحديد المحددات المستقلة لاحتمال ممارسة نشاط غير فلاحي مهيكل؛ وأخيرا متابعة رصدية لتطور هذه الأنشطة على مدى سنوات لتقييم مدى استدامتها الفعلية لا وضعها الآني فحسب.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمراجع:

- Barrett, C. B., Reardon, T., & Webb, P. (2001). Nonfarm income diversification and household livelihood strategies in rural Africa: Concepts, dynamics, and policy implications. Food Policy, 26(4), 315–331.
- Bryceson, D. F. (1996). Deagrarianization and rural employment in sub-Saharan Africa: A sectoral perspective. World Development, 24(1), 97–111.
- Bryceson, D. F. (1999). African rural labour, income diversification and livelihood approaches: A long-term development perspective. Review of African Political Economy, 26(80), 171–189.
- Bryceson, D. F. (2002a). The scramble in Africa: Reorienting rural livelihoods. World Development, 30(5), 725–739.
- Bryceson, D. F. (2002b). Multiplex livelihoods in rural Africa: Recasting the terms and conditions of gainful employment. Journal of Modern African Studies, 40(1), 1–28.
- Chambers, R., & Conway, G. (1992). Sustainable rural livelihoods: Practical concepts for the 21st century (IDS Discussion Paper No. 296). Institute of Development Studies.
- de Haas, H. (2003). Migration and development in southern Morocco: The disparate socio-economic impacts of out-migration on the Todgha oasis valley (Unpublished doctoral dissertation). Radboud University Nijmegen.
- de Haas, H. (2005). International migration, remittances and development: Myths and facts. Third World Quarterly, 26(8), 1269–1284.
- de Haas, H. (2006). Migration, remittances and regional development in southern Morocco. Geoforum, 37(4), 565–580.
- de Haas, H., & Plug, R. (2006). Cherishing the goose with the golden eggs: Trends in migrant remittances from Europe to Morocco, 1970–2004. International Migration Review, 40(3), 603–634.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- de Janvry, A., & Sadoulet, E. (2001). Income strategies among rural households in Mexico: The role of off-farm activities. World Development, 29(3), 467–480.
- Ellis, F. (1998). Household strategies and rural livelihood diversification. The Journal of Development Studies, 35(1), 1–38.
- Ellis, F. (2000). Rural livelihoods and diversity in developing countries. Oxford University Press.
- Ellis, F. (2000). The determinants of rural livelihood diversification in developing countries. Journal of Agricultural Economics, 51(2), 289–302.
- Haut-Commissariat au Plan [HCP]. (2015). Recensement général de la population et de l'habitat 2014: Note sur les premiers résultats. Rabat: HCP.
- Pascon, P. (1977). Le Haouz de Marrakech (2 vol.). Rabat: Éditions Marocaines et Internationales / CURS.
- Perroux, F. (1955). Note sur la notion de pôle de croissance. Économie Appliquée, 8(1–2), 307–320.
- Reardon, T. (1997). Using evidence of household income diversification to inform study of the rural nonfarm labor market in Africa. World Development, 25(5), 735–747.
- Reardon, T., Berdegué, J., & Escobar, G. (2001). Rural nonfarm employment and incomes in Latin America: Overview and policy implications. World Development, 29(3), 395–409.
- Scoones, I. (1998). Sustainable rural livelihoods: A framework for analysis (IDS Working Paper No. 72). Institute of Development Studies.
- Wilson, G. A. (2007). Multifunctional agriculture: A transition theory perspective. CAB International.
- Wilson, G. A. (2009). The spatiality of multifunctional agriculture: A human geography perspective. Geoforum, 40(2), 269–280.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/